يواصل المقدسيون مواجهة محاولات الاحتلال الإسرائيلي اقتلاعهم من منازلهم لصالح المستوطنين، الذين استنبطوا طريقة جديدة، هي تأجير المنازل لفرد في العائلة، على أن تئول الملكية للمستوطنين بعد وفاته، فيما دعت حركة «حماس» للزحف إلى حي الشيخ جراح دفاعاً عن سكانه

توسيع حلقة تهجير المقدسيين

أهالي الشيخ جراح يتمسكون برفض الاعتراف بملكية المستوطنين لمنازلهم

يرفض أهالي الشيخ جراح أي اتفاق مع المستوطنين (يعاتوبيه دونالد/فرانس برس)

الفدس المحتلة ـ **محمد محسن**

يعمل الاحتلال الإسرائيلي على توسيع عملية تهجير المقدسيين من منازلهم لصالح المستوطنين. وهو يتعامل مع الأهالي على أن وجودهم مؤقت، إذ إنه يدعوهم إلى استئجار منازلهم من المستوطنين، بحجة أن الأرض تعود إليهم، وهو ما ترفضه العائلات بشكل مطلق. وأجلت المحكمة العليا الإسرائيلية، أمس الأحد، إصدار قرارها بشأن العائلات المقدسية المهددة بالإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، لصالح جمعيات استيطانية. وأمهلت الطرفين أربعة أيام (أي حتى الخميس المقبل)، للتوصل إلى اتفاق بينهما، قبل أن تصدر قرارها النهائي. وكانت محكمة إسرائيلية قد أصدرت قراراً بإخلاء المنازل وأمهلت ساكنيها حتى الثاني من مايو/ أيار الحالي، لتنفيذ القرار الذي يطاول هذه العائلات، التي يربو عدد أفرادها على 500 نسمة، ليحل مكانهم مستوطنون.

وهناك نضال فلسطيني يومي للدفاع عن حق الوجود والبقاء في هذه المنطقة المهددة بالإخلاء، وهي معركة يصرّ أهالي الحي على مواصلتها لمواجهة الهجمة الاستيطانية الشرسة ضدهم، فيما يتعامل الاحتلال مع وجود المقدسيين كأمر مؤقت. وكان أصحاب المنازل رفضوا عرضاً قدم إليهم من جانب المستوطنين ومحاميهم، يعترف بموجبه أصحاب تلك البيوت بملكية المستوطنين للأرض المقامة عليها بيوتهم، مقابل تأجيل الإخلاء. ويدعو الاقتراح أصحاب المنازل لتسجيل بيوتهم مؤقتاً باسماء فرد من كل عائلة، وبعد وفاته تئول ملكية البيت للمستوطنين.

وأكدت العائلات رفضها بالمطلق لهذا الاقتراح، لعدم ملكية المستوطنين للأرض التي أقيمت عليها منازلهم، وهو ما أكده أيضاً ذكرها عودة من الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس خلال حديثه مع «العربي الجديد». وأشار عودة إلى أن الأهالي رفضوا استئجار المنازل من المستوطنين، ودفع إيجارات لهم، لكنهم أبدوا استعداداً لدفع أموال إلى صندوق المحكمة إلى حين أن تبت بقرارها بخصوص القضية. بدوره، استبعد المحامي في طاقم الدفاع عن العائلات حسين أبو حسين التوصل إلى أي اتفاق مع المستوطنين، وهو ما طرحته المحكمة. وقال لـ«العربي الجديد» إن «هذا موقف ترفضه العائلات تماماً».

وأشار إلى أن العائلات لا تزال بحاجة إلى وثائق رسمية من الأردن كي تواجه ادعاءات المستوطنين، علماً أن الوثائق الحالية لا تحمل اختاماً رسمية.

وكانت وزارة الخارجية الأردنية أكدت، في 21 إبريل/نيسان الماضي، أنه جرت وعلى مدى سنوات عملية بحث دقيقة ومطولة في سجلات الدوائر الرسمية عن الوثائق التي تبيّن قيام وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية سابقاً بإبرام عقود تأجير وحدات سكنية لعدد من أهالي حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة في العام 1956. وأوضحت الوزارة، على لسان المتحدث باسمها ضيف الله الفايز، في بيان، أنه جرى في العام 2019، وفي هذا العام تسليم السفارة الفلسطينية في عمان -بناءً على طلب من الجانب الفلسطيني- نسخاً مصدقة من كافة الوثائق التي تم العثور عليها، وهي عبارة عن عقود إيجار ومراسلات وسجلات وكشوفات باسماء المستأجرين. وكذلك تم تسليم السفارة نسخة مصدقة من الاتفاقية بين وزارة الإنشاء والتعمير ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» عام 1954، وأنّ عملية البحث مستمرة من وثائق تعود لأكثر من ستين عاماً.

ويأتي قرار محكمة الاحتلال أمس، بعد عدة قرارات بشأن إخلاء عائلات من حي الشيخ جراح، رفضت خلالها استئنافات قدّمت لها. وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على القضية، إلا أن محاكم الاحتلال لم تناقش ملكية الأرض، بل اكتفت بوثيقة تقدّمت بها الجمعيات الاستيطانية، وثبت عدم وجود أي أصل لها في الأرشيف العثماني، تدعي من خلالها تسجيل ملكية الأرض في العام 1972، وبررت المحاكم حكمها لصالح الجمعيات الاستيطانية بحجة التقادم.

ودعت حركة «حماس»، أمس الأحد، الفصائل ومكونات الشعب الفلسطيني إلى «تبنّي استراتيجية عمل مقاوم، لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية في حيّ الشيخ جرّاح بمدينة القدس المحتلّة، وتعزيز صمود سكانها». وقال المتحدث باسمها فوزي برهوم، إن «المطلوب أيضاً توسيع مساحات الاشتباك مع العدو بكافة أشكال المقاومة». ووصف برهوم عمليات التهجير الجماعي التي تتعرض لها العائلات في حي الشيخ جراح، بـ«السلوك العدواني العنصري الخطير». وقال «إنها جريمة جديدة تُضاف إلى سجل الاحتلال الأسود بحقّ مدينة القدس، يستهدف الوجود والهوية الفلسطينية المقدسية». واعتبر أن «غياب المواقف الحاسمة للسلطة الفلسطينية حيال هذا العدوان، فضلاً عن جريمة التطبيع العربي، شكّلا غطاء رسمياً لاستمرار هذه الجرائم». وحذّر إسرائيل من «ارتكاب أي حماقات من شأنها المساس بسكان القدس والشيخ جراح»، محمّلاً إياها المسؤولية عن تداعيات «هذه السياسات العنصرية والأعمال الاستفزازية». ودعا سكان الضفة الغربية والقدس إلى «الزحف للشيخ جراح، والرباط في بيوته وأزقته وشوارعه، وتشكيل دروع بشرية للدفاع عن سكانه ومنع المخطط الصهيوني». وناشد جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بضرورة «تحمّل مسؤولياتها في حماية سكان مدينة القدس، وتعزيز صمود المقدسيين، ومنع العدوان» عليهم.

ودعا وزير شؤون القدس فادي الهدمي، في بيان، المجتمع الدولي للتدخل الفوري والعاجل لوقف عمليات تهجير الفلسطينيين من منازلهم في الشيخ جراح. واعتبر أن المواطنين في الشيخ جراح يواجهون حملة تطهير عرقي تنفذها الحكومة الإسرائيلية لصالح مستوطنين، مشيراً إلى العديد من القرارات التي تصدر تباعاً عن محاكم إسرائيلية بإخلاء عشرات الفلسطينيين من منازلهم بالشيخ جراح وسلوان. واعتبرت حركة الشبيبة الفتحاوية في فلسطين، في بيان، أن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من عمليات تهجير جماعي ضد المواطنين الفلسطينيين في الشيخ جراح، والاستيلاء على بيوتهم، جزء من المخطط المنهج ضد الوجود والهوية والرواية الفلسطينية في القدس، وعدوان جديد يضاف إلى جرائمه المتتابعة ضد القدس وأهلها، ووجهها العربي الإسلامي المسيحي. واعتبرت أنها «محاولة عنصرية لفرض حقائق عنصرية على الأرض، تقوم على استبدال سكان الأرض بالمستوطنين وقطّاع الطرق، والقتلة، وعتاة المتطرفين». وأكدت أن «الكل الفلسطيني مطالب بأن يقف بكل قوة أمام هذا المخطط المسعور والخطير، الهادف إلى تفريغ الأحياء العربية من أهلها من مرأى ومسمع العالم أجمع، والذي يقف متفرجاً أمام جرائم الاحتلال، واعتداءاته اليومية، سواء ما حدث ضد المواطنين المسيحيين في سبت النور، أو منع المصلين المسلمين من الوصول للمسجد الأقصى، أو منع سكان القدس من ممارسة حقهم بالانتخاب، وهو الأمر الذي يهدد الأمن والسلم العالمي».

للحديث تتمة...

تونس والفرصة الأخيرة

وليد التليلي

يقول رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، إنّ «ما تقوم به الحكومة حالياً هو محاولات الفرصة الأخيرة لإنقاذ البلاد، نظراً للوضع الاقتصادي والأزمة الصحية».

ويدعو بمناسبة عيد العمال لـ«ترك التجاذبات السياسية ومسألة تسجيل النقاط، التي انخرطت فيها العديد من الأطراف، غير مهتمة بالوضع الصعب، بينما تريد أخرى الاستثمار في ذلك لضرب الدولة وارباكها». كلام خطير جداً صادر عن أحد رؤوس الدولة الذي يعرف كل خفاياها. يصف ما تقوم به الحكومة بـ«الفرصة الأخيرة». ولكن قبل ماذا؟ وماذا يمكن أن يحدث إذا ضاعت هذه الفرصة؟ ما الذي ينتظر البلاد وإلى أين يمكن أن تسير؟ ولكن الأخطر يكمن في حديث المشيشي نفسه، عندما يؤكد أنّ هناك من يستثمر بالفعل في هذا الوضع الصعب، والسؤال هو من وكيف ولماذا؟

من جبل الشعانبي في القصرين، وفي مساء اليوم نفسه، أول من أمس السبت، أطل الرئيس التونسي، قيس سعيد، ليؤكد من جديد أنه القائد الأعلى لكل القوات المسلحة، وأنه سيجيب على التحدي بالتحدي. ويتساءل كثيرون في تونس، لماذا يكدس الرئيس كل هذه الأسلحة تحت إمرته، وماذا سيفعل بها؟

فشلت كل الوساطات في تونس، ولم يبق من فرصة موضوعية إلا «اتحاد الشغل»، الذي بإمكانه فرض الحوار على الجميع إذا نجح في استعادة توازنه، بعدما تلاعب به الرئيس أكثر من مرة. الأمين العام للاتحاد، نور الدين الطبوبي، دعا السبت كذلك. سعيّد إلى التعجيل بالتفاعل الإيجابي مع مبادرة الاتحاد للحوار، للخروج من المرحلة العصيبة التي تمر بها البلاد، وتجميع الفرقاء على قاعدة الولاء لتونس. وقال في كلمة ألقاها بمناسبة عيد العمال: «على رئيس الجمهورية تفعيل نداء الاتحاد، والدعوة إلى حوار وطني جامع، والمبادرة قبل فوات الأوان بوضع المستلزمات والآليات الضرورية لإدارته». واعتبر الطبوبي أنّ «كل تأجيل للحوار من شأنه أن يزيد من الانجذاب نحو الأسوأ، وقد نبهنا وشددنا على ضرورته المطلقة».

يحاول كل طرف من الأطراف المتصارعة في تونس استنزاف منافسه، واختبار إلى أي مدى يمكن أن يصبر على الضغط. ويحرّك كل طرف أسلحته الإعلامية والاتصالية والدستورية، في انتظار من سيسقط قبل الآخر. ولكن المشكلة أنّ الناس يموتون بالعشرات يومياً في تونس، في انتظار من يسقط أولاً، أو أن يقتنع الرؤساء بجدوى الحوار، قبل فوات الأوان.

إصابة فلسطينية برصاص الاحتلال

أصيبت فلسطينية، امس الاحد، بجروح خطيرة، بإطلاق قوات الاحتلال الاسرائيلي الرصاص عليها، على مفرق «عتصيون» الاستيطاني الواقع في جنوب بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، بزعم تنفيذها عملية طعن. واوضحت مصادر، لـ«العربي الجديد»، ان قوات الاحتلال اطلقت الرصاص باتجاه الفلسطينية، واصابتها بجروح خطيرة، ولم تسمح لاي احد بالاقتراب منها، ثم نقلتها الى احد مستشفيات الاحتلال الاسرائيلي. وقالت مصادر صحافية ان الفلسطينية هي من قرية وادي فوكين في بيت لحم، وتبلغ من العمر 60 عاما.

هدم 58 منشأة فلسطينية في 2021
المصادقة على 4982 وحدة استيطانية

كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أنّ إسرائيل هدمت في القدس المحتلة 31 منزلاً و27 منشأة فلسطينية منذ بداية العام الحالي، في حين صادقت على بناء 4982 وحدة استيطانية جديدة خلال المدة ذاتها، وذلك في إطار مساعي الاحتلال لتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة. وأظهرت معطيات وثقها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان أمس الأحد، «تسارع وتيرة سياسة الهدم الإسرائيلية لمنازل ومنشآت فلسطينية، وإخلاء أحياء فلسطينية، مقابل بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية خلال الأشهر الأربعة الماضية، في تكريس لسياسة التمييز العنصري، الرامية لإلغاء الوجود العربي الفلسطيني في المدينة». وأوضح «المرصد»، ومقره جنيف، أنّ «فريقه وثّق خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي 86 انتهاكاً متعلقاً بالهدم والتدمير، وتكريس الوجود الاستيطاني، نفّذتها القوات الإسرائيلية في القدس الشرقية، أوسعها كان خلال شهر مارس/ آذار بواقع 31 انتهاكاً». وأشار إلى أن «القوات الإسرائيلية هدمت خلال هذه الأشهر 31 منزلاً، نصفها خلال مارس، منها 16 هدمت ذاتياً بأيدي أصحابها لتجنب دفع غرامات وتكاليف هدم باهظة». وأضاف: «استولت السلطات الإسرائيلية على ثلاثة منازل، وأصدرت ستة قرارات إخلاء لمنازل أخرى، فيما صدر قرار إخلاء بحق حي كامل، وهو حي وادي الربابة في القدس». وحسب «المرصد» فقد صعّدت السلطات الإسرائيلية من سياسة الاستيلاء على المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية لصالح جمعيات استيطانية، إذ استولت على 8 بنايات سكنية وأخطرت بالاستيلاء على 13 أخرى خلال عام 2020. وأكد أنّ «عمليات الإخلاء القسري إلى جانب التدمير المنهج للمنازل السكنية يخلّف آثاراً مادية واجتماعية واقتصادية ونفسية فادحة على الأسر المتضررة، وهي جرائم قد ترقى إلى التطهير العرقي». كما وثق «المرصد»، خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، تدمير 27 منشأة تجارية، فضلاً عن تجريف ممتلكات أخرى، مثل آبار مياه وأسوار، إلى جانب توزيع 40 إخطاراً على الأقل بالهدم داخل أحياء القدس الشرقية. وفي مؤشر ينطوي على حجم التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية، فإنها مقابل هذا التدمير الواسع للمنازل والممتلكات الفلسطينية، صادقت وشرعت في بناء 4982 وحدة استيطانية خلال هذه المدة. ودعا المرصد المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتهما في وقف انتهاكات إسرائيل والتدخل العاجل لوقف مخططات هدم المنازل، وتغيير الواقع الديمغرافي في المدينة.

(العربي الجديد)

صدر قرار بإخلاء حي وادي الربابة بالكامل في القدس

تضارب بشأن صفقة تبادل سجناء

إيران: خامنئي يهاجم ظريف

هاجم المرشد الإيراني علي خامنئي أمس وزير الخارجية محمد جواد ظريف، بينما كانت تسري معلومات، نفتها واشنطن، عن صفقة تبادل سجناء مع إيران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم يكف طلب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف «السماح» من أسرة قائد فليق القدس السابق، قاسم سليماني، لكي تتوقف الحملة ضده، وقد أتت هذه المرة من المرشد الأعلى علي خامنئي، الذي اتهمه بـ«تكرار تصريحات الأعداء». وتزداد الضغوط ولا سيما من المحافظين على حكومة الرئيس حسن روحاني بالمجمل، والذي اتهم أمس جهات داخلية وخارجية بعرقلة مباحثات فيينا النووية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ بلاده اقتربت من رفع العقوبات عنها. يأتي ذلك بينما كانت تتضارب المعلومات أمس حول توصل طهران وواشنطن لصفقة تبادل سجناء. وأفاد التلفزيون الرسمي الإيراني أمس الأحد، نقلاً عن مسؤول لم يكشف هويته، بأن إيران ستطلق سراح سجناء تربطهم علاقات مع الغرب في إيران، مقابل مليارات الدولارات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهو ما نفته واشنطن لاحقاً. ونقل التلفزيون الرسمي عن المسؤول قوله إنه تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن تسدد المملكة المتحدة 400 مليون جنيه إسترليني كـ«دين عسكري» مستحق لإيران، مقابل إطلاق سراح البريطانية الإيرانية نازانين زاغاري راتكليف، والتي كان صدر بحقها حكم بالسجن لعام إضافي قبل أيام، بتهمة «نشر دعاية ضد النظام»، بعدما كانت أكملت عقوبة بالسجن خمس سنوات.

لكن وزارة الخارجية الأميركية سارعت لنفي صحة التقارير عن صفقة تبادل السجناء مع إيران. وقال المتحدث باسم الوزارة الخارجية نيد برايس لـ«رويترز»: «التقارير التي تفيد بالتوصل إلى اتفاق لتبادل السجناء ليست صحيحة». وأضاف «كما قلنا، نثير دائماً قضايا الأميركيين المحتجزين أو المفقودين في إيران. لن نتوقف حتى نتمكن من لم شملهم مع عائلاتهم». في هذه الأثناء، كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يتلقى المزيد من الانتقادات على خلفية المقابلة المسربة. وفي كلمة للمرشد الأعلى علي خامنئي، استبقتها وسائل الإعلام الإيرانية بدعاية مكثفة مع وضع عداد عكسي لبدئها، بوصفها «كلمة مهمة»، تجاهل خامنئي مباحثات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن بوساطة أطراف الاتفاق النووي، وركز في كلمته على مناسبات داخلية، مثل يوم المعلم ويوم العمال، مع تسليط الضوء على الانتخابات الرئاسية المقبلة في إيران يوم 18 يونيو/حزيران المقبل. لكن الجانب الأبرز في كلمة خامنئي، هو توجيه انتقادات صريحة لظريف، من دون ذكر اسمه وكيل المدبح لـ«فيلق القدس» وقائده السابق قاسم سليماني، الذي اغتالته الولايات المتحدة يوم 3 يناير/كانون الثاني 2020.

وأشار المرشد الإيراني إلى «التسجيل المسرب» لمقابلة ظريف السرية، والذي تناول فيه الأخير دور سليماني في السياسة الخارجية الإيرانية، قائلاً إن «بعض المسؤولين يدلون بتصريحات غريبة ومؤسفة». وأضاف أن «بعض هذه التصريحات هي تكرار لتصريحات عدائية للأعداء وأميركا»، مؤكداً أن «أميركا منزعجة بشدة منذ سنوات من النفوذ المعنوي للجمهورية الإسلامية في المنطقة وفيلق القدس، واغتالوا الشهيد سليماني لهذا السبب». ودعا خامنئي المسؤولين الإيرانيين إلى عدم الإدلاء بتصريحات «توحي بتكرار أقوال الأعداء سواء حول فيلق القدس أو الشهيد سليماني». واعتبر أن «فيلق القدس أكبر عنصر مؤثر لمنع تشكل دبلوماسية منفعلة في الشرق الأوسط». وشدد على أن «السياسة الخارجية في دول العالم لا تُحدد في وزارة الخارجية»، مشيراً إلى أن الوزارة هي الجهة المنفذة لهذه السياسة. وخاطب ظريف من دون أن يسميه بالقول إنه «لا ينبغي الحديث بطريقة كأننا نرفض سياسات البلاد».

واعتبر خامنئي أن الانتخابات الرئاسية المقبلة «فرصة مهمة»، داعياً المواطنين الإيرانيين إلى المشاركة فيها بكثافة.

وكان ظريف نشر أمس الأحد، رسالة ثانية حول «التسجيل المسرب» لمقابلته السرية، وطلب فيها «السماح» من عائلة سليماني، و«بخاصة ابنته زينب» و«محبوه» إثر «جرح مشاعرهم» على خلفية تسريب التسجيل، مشيراً إلى أنه أيضاً يسامح كل من افترى عليه وأساء إليه خلال الأسبوع الذي مرّ على الحادث. وأشاد ظريف في رسالته الجديدة بسليماني.

في غضون ذلك، أكد الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس الأحد، في اجتماع لجنة التنسيق الاقتصادي الحكومية، أن سياسة الضغوط القصوى الأميركية تجاه إيران «قد فشلت»، مشيراً إلى أنه «بالنظر إلى اقتراب رفع العقوبات في ضوء المفاوضات الأخيرة، يمكننا أن نأمل أن اقتصاد البلاد يعود إلى النمو والازدهار». واتهم روحاني جهات داخلية وخارجية لم يسمها باستغلال العقوبات، قائلاً إن «البعض في سبيل منع خفض أسعار العملات الصعبة لا يزالون يسعون إلى وضع عراقيل أمام أي انفراجات محتملة وبث الإحباط والخوف بين المجتمع وخاصة النشطاء الاقتصاديين». وتوقع روحاني «انفراجات مؤملة خلال الأسابيع المقبلة» في الاقتصاد الإيراني.

وكانت أطراف الاتفاق النووي قد اختتمت الجولة الثالثة لمباحثاتها في فيينا، أول من أمس السبت، وعادت الوفود إلى عواصمها للتشاور على أن تستأنف المباحثات يوم الجمعة المقبل. وفي حديث مع التلفزيون الإيراني، قال رئيس وفد إيران المفاوض في مباحثات فيينا، عباس عراقجي، إنّ هذه المباحثات أصبحت «أكثر نضجاً، والخلافات والنقاشات أصبحت أكثر وضوحاً وشفافية»، مؤكداً أنها «تمضي إلى الأمام على الرغم من الخلافات». من جهتها، تواصل إسرائيل مساعيها لعرقلة عودة واشنطن للاتفاق النووي كما كان الوضع عليه قبل انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب منه عام 2018، لكن جهودها لم تثمر عن أي نتائج إلى الآن. وفي السياق، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية (12)، أمس الأحد، أن اللقاء الذي جمع، يوم الجمعة الماضي، الرئيس الأميركي جو بايدن برئيس جهاز «الموساد» يوسي كوهين، في البيت الأبيض، لم ينجح في جسر الهوة في المواقف من النووي الإيراني بين واشنطن وتل أبيب. واستدركت القناة بأنه على الرغم من عدم نجاح اللقاء في تسوية الخلافات بين الطرفين بشأن الملف النووي الإيراني، إلا أنه في المقابل، دلّ على أن الجانب الأميركي معنيّ بأن يظهر في مظهر الطرف الذي يتشاور مع حلفائه ويحاول التوصل معهم إلى تفاهمات. وفي السياق ذاته، ذكر موقع «والاه» الإسرائيلي، أن خيبة أمل وإحباطاً يسودان أعضاء الوفد العسكري والأمني الإسرائيلي الذي عاد من واشنطن فجر أول من أمس السبت، بسبب نية الولايات المتحدة رفع العقوبات المفروضة على إيران.

نفت واشنطن صحة التقارير عن تبادل سجناء مع إيران

اتهم روحاني جهات داخلية وخارجية بعرقلة مباحثات فيينا

حراك دبلوماسي في الملف اليمني

عدن ـ **العربي الجديد**

يشهد الملف اليمني تجدداً للحراك الدبلوماسي الساعي لوقف إطلاق النار في اليمن، وسط تحول سلطنة عمان إلى وجهة أساسية للجهود. وتزامنت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى العاصمة العمانية مسقط، أمس الأحد، مع انتقال كل من المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ والمبعوث الأممي مارتن غريفيث إلى عُمان لإجراء مباحثات حول الملف اليمني بعد مباحثات مماثلة في السعودية. مع العلم أنه سبق هذه الزيارات المتزامنة اجتماعات عقدها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قبل أيام مع مسؤولين عمانيين ومع جماعة الحوثيين في خضم تسريبات عن جولة أولى من محادثات سعودية إيرانية تمت في بغداد وتناولت الملف اليمني بشكل أساسي. وأجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد، تطرقت إلى العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من خلو البيانين السعودي أو العماني عن الزيارة من أي إشارة إلى الملف اليمني، إلا أنه يتوقع أن يكون حضر ضمن أجندة المباحثات، في ظل استضافة مسقط لوفد الجماعة المفاوض، وتأكيد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قبل أيام على التمسك بمبادرة وقف إطلاق النار في اليمن.

وفي موازاة الزيارة السعودية، لم تتسرب تفاصيل بشأن نتائج مباحثات غريفيث وليندركينغ في مسقط، وما إذا كانت قد حصلت مباحثات مباشرة هذه المرة بين المبعوث الأميركي ووفد الحوثيين برئاسة محمد السلام الذي كان أكد قبل أيام أن «أي خطاب إيجابي تجاه اليمن مرهونٌ بتطبيقه عملياً برفع الحصار، وإيلاء الجوانب الإنسانية أولوية كونها قضايا ملحة تلامس حاجات جميع أبناء الشعب اليمني، ومثل هذه الخطوة سيكون مرحباً بها وتثبت حقيقة التوجه نحو السلام في اليمن». لكن السيناتور الأميركي كريس ميرفي كتب في حسابه على تويتر أنه إلى جانب ليندركينغ أجرى اجتماعاً مثمراً مع وزير الخارجية العماني، مشيراً إلى أنه «حان الوقت للسلام في اليمن»، وأن يمكن لمسقط أن تؤدي دوراً حاسماً.

كما نقلت السفارة الأميركية في اليمن على تويتر، عن ليندركينغ والسفير الأميركي إلى اليمن كريستوفر هنزل، تشديدهما على الحاجة إلى التوافق في الآراء لإنهاء هجوم الحوثيين على مأرب ووقف إطلاق نار شامل على مستوى البلاد. كما أشارا إلى أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مصممة على حل النزاع، وترحب بأي عمل جماعي.

وكانت محافظة مأرب قد شهدت تصعيداً عسكرياً لافتاً بالتزامن مع التحركات الدولية الجديدة لوقف إطلاق النار، فيما أعلنت الحكومة، أول من أمس السبت، حالة الاستنفار، ودعت كافة اليمنيين إلى التعبئة القتالية والانضمام لصفوف الجيش الوطني لمواجهة الحوثيين. وعادت وتيرة المعارك منذ السبت إلى الأطراف الغربية لمحافظة مأرب النفطية، بالتزامن مع تكثيف جماعة الحوثيين هجماتهم البرية صوب معاقل الحكومة الشرعية، وسط غارات جوية للتحالف السعودي، هي الأعنف على الإطلاق منذ نحو شهر. وأقرت قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الحوثيين، بوقوع 24 غارة جوية للتحالف على مديرية صرواح، في معدل يومي هو الأعلى منذ نحو شهر. في هذه الأثناء، يواصل الحوثيون هجماتهم باتجاه الأراضي السعودية. وفي السياق، أعلن التحالف العربي، فجر أمس الأحد اعتراض وتدمير طائرة بدون طيار مفخخة أطلقها الحوثيون باتجاه جنوب غربي السعودية، متهماً الجماعة بارتكاب «انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بمحاولة استهداف المدنيين». في المقابل، قال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع إنه تم استهداف قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط بطائرة مسيرة.

يُجري غريفيث جولة جديدة من المباحثات في المنطقة (جون ماكدوغال/فرانس برس)

شرق غرب

الأسد يصدر «عفوا عاما» يستثني السياسيين

أصدر رئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس الأحد، مرسوماً تشريعياً حمل الرقم 13، يتضمن العفو عن مرتكبي الجنح، والمخالفات، وبعض الجنايات الواقعة قبل تاريخ أمس، وفق ما أوردت وكالة الأنباء السورية «سانا». ولا يتطرق المرسوم إلى مصير عشرات الآف المعتقلين السياسيين، باستثناء إشارة عامة تتعلق بما يسمى جريمة «النيل من هيبة الدولة». وكانت «رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا» قد نفت، في بيان، الأنباء حول تحويل أعداد كبيرة من المعتقلين في الأفرع الأمنية إلى سجن دمشق المركزي تمهيداً لإطلاق سراحهم.

(العربي الجديد)

تواصل الاحتجاجات ضد تأجيل الانتخابات الفلسطينية

نظّمت كتلة الوحدة العمالية وقائمة التغيير الديمقراطي، التابعتان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مسيرات، مساء أمس الأول، رفضاً لقرار تأجيل الانتخابات التشريعية. ووصفت الجبهة، في بيان، تأجيل الانتخابات بأنه «قرار جائر، وصفعة لـ95 في المائة من الفلسطينيين التواقين إلى الانتخابات»، في إشارة إلى نسبة التسجيل العالية في السجل الانتخابي.

(العربي الجديد)

أكار يتفقد قاعدة تركية شمالي العراق

تفقد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة)، أمس الأول، قاعدة عسكرية لبلاده شمالي العراق، برفقة رئيس الأركان العامة يشار غولر، وقائد القوات البرية أوميت دوندار. وأعلن أكار، خلال الجولة، تمكّن القوات التركية من الوصول إلى عناصر «حزب العمال الكردستاني» في «كافة جحورهم». وقال: «نحن عازمون على إنهاء الإرهاب، ونحن قادرون على ذلك وسنوفر السلام للمنطقة بأسرع وقت». وأضاف «ليست لدينا أي مشكلة مع أشقائنا الأكراد، وإنما هدفنا الوحيد هو القضاء على الإرهاب».

(الأناضول)

تركيا: توقيف أجنبي على علاقة بالبغدادي

ألقت قوات الأمن التركية في مدينة إسطنبول القبض على شخص أجنبي يُعتقد أنه كان على علاقة بالزعيم السابق لتنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي. وذكرت مصادر أمنية تركية، لوكالة «الأناضول» أمس الأحد، أن «عناصر جهاز الاستخبارات التركي نفذت عملية للكشف والقبض على مشتبهين مرتبطين بالتنظيم الإرهابي».

(الأناضول)

مباحثات ليبية أممية حول الانتخابات

بحث رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية عماد السايح، مع المبعوث الأممي إلى البلاد يان كوبيتش (الصورة)، في العاصمة طرابلس، أمس الأحد، خطة المفوضية لتنفيذ الاستحقاق الانتخابي، المقرر إجراؤه في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأوضحت المفوضية، في بيان، أن «السايح وكوبيتش ناقشا دور الحكومة والهيئات والمؤسسات التابعة لها في دعم العملية الانتخابية عموماً، والمفوضية خصوصاً».

(الأناضول)

الحدث

قدّم الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو ما يشبه الحل الوسط اللازمة في بلاده، عبر تكليفه رئيس الحكومة محمد حسين روبلي بتنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية، فيما كان البرلمان يلغي مشروعاً سابقاً له، يمدد للرئيس ومجلس النواب لمدة سنتين، وسط ترحيب من المعارضة

صوّت 140 نائبا لصالح مشروع إلغاء التمديد (Getty)

انتخابات الصومال

إلغاء تمديد ولاية الرئيس ينزع فتيل الانفجار

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

يتجه الصومال، بعد إلغاء التمديد للبرلمان والرئيس محمد عبد الله فرماجو، أمس الأول، نحو مرحلة جديدة من الهدوء النسبي، عقب أيام من التوتر السياسي والأمني، خصوصاً في العاصمة مقديشو. ورحبت المعارضة السياسية بالعودة إلى اتفاقية 17 سبتمبر/ أيلول الماضي التي تلحظ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية غير مباشرة قبل انتهاء ولاية الرئيس (انتهت في 8 فبراير/شباط الماضي)، وإعادة النظر في نظام معقد ينتخب وفقه مندوبون خاصون يختارهم زعماء العشائر، البرلمانيين الذين ينتخبون بعد ذلك الرئيس. من جهته، أكد رئيس الحكومة محمد حسين روبلي، مساء السبت الماضي، «للشعب الصومالي والمجتمع الدولي والولايات الفيدرالية، عزم الحكومة الصومالية على تنظيم انتخابات شفافة».

ووافق البرلمان الصومالي، في جلسة صباح السبت الماضي، على إلغاء مشروع كان أقره في 12 إبريل/نيسان الماضي، للتمديد للرئيس محمد عبد الله فرماجو والبرلمان لمدة عامين. وقال رئيس البرلمان محمد شيخ عبد الرحمن مرسل إن 140 نائباً (حضروا الجلسة من أصل 275 يتكون منهم المجلس) صوّتوا لصالح مشروع إلغاء التمديد، والعودة إلى اتفاقية 17 سبتمبر 2020، مضيفاً: لم تسجل أصوات معترضة، أو امتنعت عن التصويت لصالح هذا المشروع. وكان فرماجو استبق القرار، باستعراض إنجازاته الأمنية والسياسية في البلاد، وكلف روبلي بتنظيم الانتخابات النيابية والرئاسية، إلى جانب تسليمه ملف الأمن الشائك، والذي كان أكبر مبرر لرئيسي التمديد كان متوقعاً لنزع فتيل التوتر من الشارع الصومالي، وفتح باب حوار جديد بين الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد، لإجراء انتخابات. كما أن هذا الأمر فرض حالة هدوء سياسي وأمني، خصوصاً بعد أن أسند ملف الانتخابات والأمن إلى روبلي الذي وعد بإجراء حوار جديد مع المعارضة وتنظيم مؤتمر تشاوري خلال أسابيع للاتفاق على آلية لتنظيم الانتخابات واستكمال تطبيق اتفاقية 17 سبتمبر 2020 بين الرئيس، وخمسة من قادة المناطق.

وقال الصحافي نور محمد، لـ«العربي الجديد»، إن البرلمان تدارك خطورة الوضع الراهن، وأنقذ البلاد من حالة الفوضى وعدم الاستقرار، معتبراً أنه «قام بتصحيح ما أفسده سابقاً حتى لا يكون طرفاً في أزمة قد تعيد البلاد إلى المربع الأول». وأشار إلى أن تخلي فرماجو عن تمسّكه بمشروع التمديد قد يشكّل انفراجة سياسية وأمنية في البلاد، لأن التمديد هو السبب الرئيس وراء التوتر الأمني الذي شهدته العاصمة في الأيام الماضية، وقد تساهم هذه الخطوة أيضاً في تبديد المخاوف الشعبية من إمكانية تجدد الأحداث الأمنية في مقديشو. واعتبر أن «تولي فرماجو ملف الانتخابات كان المعضلة الأكبر بالنسبة لرؤساء الولايات والمعارضة. كما أن تسليم ملف الانتخابات والأمن إلى روبلي يضفي مصداقية على قرارات الحكومة الصومالية، كون رئيس الوزراء ليس منافساً على كرسي الرئاسة».

لكن المحلل السياسي والكاتب الصومالي عبدالقادر ورسمة أعرب، في حديث مع «العربي الجديد»، عن خشيته من أن يحاول فرماجو الالتفاف على القرار الأخير إذا سنحت له الفرصة. وقد يعود إلى البرلمان متى شاء لإلغاء هذا الإجراء، لأن البرلمان يمثل جزءاً مكملاً لمخططاته. لكنه ذكّر بأن «دور المعارضة في إلغاء القرار، وإجبار فرماجو على التراجع، كان حاسماً». وأوضح أن «لدى رئيس الوزراء فرصة أكبر، خاصة عبر التحرك لحلحلة الوضع وإعادة القوات إلى ثكناتها، إذا تفاهم مع قوى المعارضة التي تقود التمرد المسلح الرافض للتمديد والأستهانة بالدستور الذي يعتبر الضمانة الوحيدة للحفاظ على المصالحة الصومالية الهشة».

وقال الصحافي الصومالي عدنان عبدي، لـ«العربي الجديد»، إن «فرص الحل كانت أفضل لو كانت رسالة فرماجو بالتخلي عن مسار العملية الانتخابية، أمنياً وسياسياً، لصالح رئيس الوزراء جديدة، فهي تتطلب خطوات، بينها توقيع فرماجو مرسوماً يعلن فيه التخلي عن صلاحياته بسبب انقضاء ولايته، وحل البرلمان الذي أصبح أساس التوترات السياسية الأخيرة بسبب قرار التمديد وموجة العنف المسلحة التي أعقبت هذه الخطوة». وأضاف أنه «بعد هاتين الخطوتين، سيكون حل أزمة الانتخابات أسهل، والمفاوضات مثمرة، للتوصل إلى إجماع، وتوقيع البروتوكولات التنفيذية لاتفاق 17 سبتمبر حول الانتخابات». واعتبر الكاتب الصحافي الصومالي أويس عدو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن قرار إلغاء التمديد أوقف حدة الاحتقان السياسي في البلاد، ويمهد الطريق إلى مفاوضات جديدة بين الولايات الفيدرالية والحكومة الصومالية. كما أنه يساهم في عودة الكثير من الأسر الصومالية التي نزحت إلى مناطق أخرى من العاصمة قبل أسبوع (جراء الاشتباكات) إلى منازلها». وقال «إن مساعي الرئيس لتنظيم انتخابات مباشرة فشلت، بسبب ضغوط محلية ودولية، لكن تخليه عن التمديد، أكسبه تأييداً شعبياً جديداً». وأشار إلى أن «الرئيس فتح مجالاً واسعاً للمعارضة السياسية، التي كان وصفها بأنها كانت تعيق جهود تنظيم انتخابات مباشرة، وألقى الكرة في ملعبها».

رحب اتحاد المرشحين للرئاسة بتولي روبلي ملف الأمن

مخاوف من محاولة فرماجو الالتفاف على القرار في وقت لاحق

هدوء نسبي

شهدت العاصمة الصومالية مقديشو، أمس الأحد، هدوءاً نسبياً، إذ عادت بعض الأسر إلى منازلها، بينما تشهد الشوارع ازدحاماً مروراً للتسوق في العشر الأواخر من رمضان استعداداً لعيد الفطر، بعد أن سادت المخاوف من إغلاق الشوارع والأسواق بسبب التوترات الأمنية.

رصد

السوريون غير مكترثين بانتخابات الأسد: مهزلة

يبدو جلياً عدم اهتمام السوريين بانتخابات النظام الرئاسية والتي يعتبرها الكثير منهم غير شرعية و«مهزلة»

امين العاصي

لا تجد الانتخابات الرئاسية التي يتجهز النظام السوري لإجرائها في 26 مايو/أيار الحالي، وفق دستور عام 2012، الاهتمام من السوريين في داخل البلاد، بل إن معطيات تشير إلى أنها لن تشهد إقبالاً، خاصة في العديد من المناطق خارج العاصمة السورية دمشق، حيث تعصف أزمات معيشية خانقة تحول دون التفاعل مع هذه الانتخابات.

ومن المرجح ألا تشهد محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية من السكان، في جنوب سورية، أي إقبال، في 26 من الشهر الحالي، على صناديق الاقتراع، في ظلّ مؤشرات على أن الزعيم الروحي لطائفة الموحدين الدروز في سورية، الشيخ حكمت الهجري، لديه تحفّظ على ترشيح بشار الأسد.

وكان رئيس جهاز الأمن العسكري التابع للنظام في جنوب البلاد، لؤي العلي، وجّه إهانة للشيخ الهجري في يناير/كانون الثاني الماضي، ما فجّر غضباً شعبياً في محافظة السويداء ولدى أبناء الطائفة الدرزية في البلاد، ما دفع النظام السوري إلى الاعتذار منه. ويشكّل الدروز غالبية سكان محافظة السويداء، فضلاً عن انتشارهم في مناطق سورية عدة، منها حي جرمانا في العاصمة، وبلدة صحنايا جنوب دمشق، وفي الجولان السوري المحتل، وبعض القرى في محافظتي القنيطرة جنوب غربي سورية، وإدلب في الشمال الغربي.

من جانبه، أعرب الصحافي نورس عزيز (وهو من أبناء محافظة السويداء) في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده بأنّ المشاركة في الانتخابات التي يتجهّز لها النظام «ستقتصر على الموظفين المجبرين والشبيحة والأعضاء في حزب البعث»، في عموم محافظة السويداء. وأضاف: «بشكل عام، أصبح هناك وعي عند الناس بالمهزلة الانتخابية، لذلك لن تكون هناك مشاركة واسعة، ولكن كالعادة ستخرج النتائج بعدد هائل». ولفت إلى أنّ الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2014 «شهدت فرز أصوات بلغ عددها ضعف الذين يحق لهم التصويت أصلاً في المحافظة»، مضيفاً: «اللعبة باتت مكشوفة للجميع». وحول موقف المرجعيات الدينية في محافظة السويداء من الانتخابات المقبلة، أوضح عزيز أنه «لم يصدر حتى اللحظة موقف واضح، سواء مؤيد لبشار الأسد أو معارض له»، مضيفاً: «العلاقة متوترة بين الشيخ الهجري والنظام، بسبب ضغط الأخير عليه لإصدار بيان ينفي فيه ما نُقل عنه عن رفضه ترشّح بشار الأسد». وأعرب عزيز عن اعتقاده بأنّ الشيخ الهجري «هو بالفعل ضدّ ترشح بشار الأسد في الانتخابات، ولكن هناك ضغوط كبيرة لكتم موقفه، ومحاولة إجباره على تبنّي موقف مؤيد للأسد».

وغير بعيد عن محافظة السويداء، لا يبدو الوضع مختلفاً في محافظتي درعا والقنيطرة اللتين تشهدان حراكاً ضد الانتخابات الرئاسية، وضدّ بشار الأسد، الذي يريد تثبيت سلطته في البلاد لسبع سنوات مقبلة.

وفي السياق، رفض وجهاء بلدة بصرى الشام في ريف درعا الشرقي، منذ أيام، طلباً من الجانب الروسي لتنظيم مسيرة شعبية مؤيدة لبشار الأسد قبيل موعد الانتخابات.

عزيز: المشاركة في السويداء ستقتصر على المجبرين والشبيحة

خلال تظاهرة في إدلب ضد الانتخابات (محمد سعيد/الأناضول)

وكان النظام السوري أبرم مع فصائل المعارضة السورية في درعا منتصف عام 2018 اتفاقات تسوية بإشراف من الجانب الروسي، ولكن النظام لم يلتزم بتعهداته في إطار هذه الاتفاقات، فواصل سياسات القمع والاعتقال والقتل تحت التعذيب في المعتقلات، هذا فضلاً عن تردي الحالة المعيشية في عموم المحافظة. وأصدرت العديد من بلدات وقرى محافظة درعا، أواخر الشهر الماضي، بياناً يؤكد رفض الانتخابات الرئاسية. ووصف البيان الانتخابات بـ«المهزلة» في ظل معطيات تشير إلى أنّ النظام لن يتمكّن من وضع صناديق اقتراع في أغلب مدن وبلدات محافظتي درعا والقنيطرة.

من جهته، أكد أبو محمود الحوراني، وهو الناطق باسم «تجمع أحرار حوران» المعارض، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «هناك رفضاً شعبياً كبيراً للانتخابات في محافظة درعا»، مضيفاً أنّ «هناك تهديدات واضحة لكل من يحاول الخروج بمسيرات مؤيدة للنظام ورأسه بشار الأسد». وقال الحوراني إنّ بعض القرى في المحافظة التي يسيطر عليها النظام بقبضته الأمنية «ربما تشهد انتخابات، لكن المحافظة بشكل عام ضد الانتخابات، ولن يُسمح للنظام بوضع صناديقه».

وإلى الآن، لم يصدر أي بيان رسمي عن الإدارة الذاتية ذات الطابع الكردي، التي تدير الشمال الشرقي من سورية أو ما يُعرف بمنطقة شرقي نهر الفرات، حيال الانتخابات الرئاسية. ورفض مسؤولون في هذه الإدارة التعليق على هذه الانتخابات، أو تأكيد أو نفي المواقفة على نشر صناديق الاقتراع في المنطقة، وفي منطقة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي والواقعة غربي نهر الفرات، والخاضعة أيضاً لسلطة الإدارة الذاتية.

قضية

انعكست الأزمة السياسية المتفاقمة بين رئيس الجمهورية في تونس قيس سعيّد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، على البرلمان، الذي ازدادت حدة الانقسام فيه، ما عطل عمله

البرلمان التونسي

شلل تشريعي في زمن الأزمات والاستحقاقات

تونس ـ آدم يوسف

ألقت الأزمة السياسية في تونس والصراع الدائر بين قيادات البلاد، بظلالهما على مجلس النواب، الذي تتخبّط مكوناته بدورها في الصراعات والخلافات، بعدما تحوّلت تداعيات الخصام إلى قطيعة بين مؤيدي رئيس الدولة قيس سعيّد، ومناصري الحكومة التي يرأسها هشام المشيشي، في تصعيد عطّل نشاط المجلس والاستحقاقات التشريعية الكبرى.

وتحوّلت أزمة الحكم بين رئيسي الجمهورية والحكومة إلى البرلمان، لتتصاعد وتيرتها يومياً منذ ثلاثة أشهر، بعد رفع سعيّد «فيتو» بوجه التعديل الوزاري الذي صادق عليه البرلمان، وامتناعه عن استقبال الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه ومباشرة مهماتهم، بذريعة وجود شبهات فساد تحوم حول عدد منهم، من دون أن يقدم أي دليل على صحة هذه الاتهامات، فضلاً عن عدم وجود أي قضية بحق أي من الوزراء أمام القضاء.

وزادت الخلافات بين رئيسي الجمهورية والحكومة ومن وراء الأخير الحزم البرلماني الداعم له (المكوّن أساساً من حركة النهضة وائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس، وعدد من الكتل الأخرى مثل تحيا تونس والإصلاح، ومستقلين)، التشتت والتشنج داخل البرلمان، وانعكس ذلك على أعماله بتعطل الملفات الكبرى، وفي مقدمتها استكمال انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية وبقية الهيئات الدستورية المستقلة.

وتعيب منظمات وجمعيات متابعة لعمل المجلس، على الأخير، عدم تمكنه من مناقشة القوانين ذات الأولوية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية، وغرقه في تمرير عشرات القروض والاتفاقيات المالية، وإن كان ذلك بفعل الضغط المسلّط على الحكومة من الدائنين والبنوك العالمية.

ووصفت منظمة «البوصلة» المختصة في مراقبة عمل البرلمان، في تقرير لها مطلع إبريل/نيسان الماضي حول رصد عمل مجلس الشعب، الأداء التشريعي بالضعيف، والدستورية الكبرى المطلوبة منه.

وعن تداعيات أزمة الحكم والخلافات السياسية على عمل البرلمان ونشاطه التشريعي والانتخابي والرقابي، قال القيادي في حركة «النهضة»، رئيس اللجنة الانتخابية في البرلمان، سمير ديلو، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «تأثير الأزمة الناتجة عن خلاف رأسي السلطة التنفيذية (سعيّد والمشيشي) انعكس بشكل مباشر على الاصطفاف داخل البرلمان، الذي ازدادت حدته ويتواجه فيه مساندو كل من الطرفين، مما زاد من ترذيل صورة المجلس، خاصة مع ابتعاد أي احتمال لاستكمال المحكمة الدستورية». وأضاف: «أما النشاط التشريعي والرقابي للمجلس، فيتواصل بشكل شبه عادي».

وحول استهداف البرلمان وتكرار دعوات حله حتى من قبل بعض أعضائه، اعتبر ديلو أنه «لا شكّ في أن البرلمان التونسي مستهدف في تجربته بمحاولات إرباكه والدعوات لحله، ولكن الديمقراطية المنزوعة المخالب هي ديمقراطية عاجزة والمجلس الذي لا يقدر على ضمان استمراريته في كل الظروف، لن يكون قادراً على ممارسة دوره الدستوري». وشدد ديلو على أنّ «حماية التجربة طرف البرلمان لإدارة أزمة كورونا، وقانونين ماليين، وقانونين آخرين يتعلقان بالمصادقة على اتفاقيات تهم العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، إضافة إلى قانونين يتعلقان بمجابهة فيروس كورونا ممكنا من جلب اللقاحات ضد الفيروس إلى تونس.

في المقابل، أكدت المنظمة أنه يوجد 102 مشروع قانون على رفوف المجلس لم يتم النظر فيها، من بينها 8 مشاريع جاهزة للعرض على الجلسة العامة للتداول فيها، في وقت سجل البرلمان استمرار العمل الرقابي من خلال تنظيم جلسات طرح الأسئلة الشفوية على الحكومة.

يوجد 102 مشروع قانون في المجلس لم يتم النظر فيها

زادت خلافات سعيّد والمشيشي من التشنج داخل البرلمان

الديمقراطية مسؤولية جماعية، ولكن الأحزاب تبقى ركيزة العملية الديمقراطية ومحورها، والكتل هي الأرضية البرلمانية التي تمنح الثقة للحكومات وتمنعها عنها، وطالما تمّت العملية تحت سقف الدستور ومرجعية الانتخابات، فالاختلاف في تقدير المصلحة أمر مشروع». وتابع: «ولكن إذا عمد البعض إلى استهداف أسس العملية الديمقراطية فالأولوية تصبح حماية الانتقال الديمقراطي وتأجيل التجاذبات».

وأوضح ديلو أنّ «ما يزيد الوضع صعوبة، هو تقاطع الأزمات الصحية والاقتصادية والسياسية»، مشدداً على أنه «لا بدّ من بدء حوار جاد، مسبوق بوقف التراشق الإعلامي والاتفاق على برنامج متكامل تشترك فيه المنظمات الاجتماعية، يكون أفقه انتخابات 2023، ولنسمّه توافق الشجعان، أو اتفاق تغليب المصلحة الوطنية». واعتبر أنّ «الأزمة السياسية خلقت توتراً إضافياً ساهم في تعطيل أعمال البرلمان في مناسبات عديدة، ولكن جذور أزمة مجلس النواب سابقة للأزمة السياسية الحالية، ومرتبطة بتشظي المشهد البرلماني وهشاشة الأحزاب وظاهرة السياحة البرلمانية (التنقّل بين المستقل، الملكي والولاءات والاصطفافات). وبالطبع، نحن غير راضين عن أداء البرلمان وخصوصاً الصورة المتردية التي يقدمها مستوى الخطاب والتعامل بين النواب في الجلسات العامة».

في مقابل ذلك، اعتبر النائب المستقل، الملكي زغدود، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «البلاد تُغرق، بينما القيادة السياسية تسرح وتمرح، منشغلة بحرب الصلاحيات والخلافات حول الاختصاصات، وبتسجيلات وتسريبات أبعد ما تكون عن اهتمامات التونسيين».

وأكد زغدود أنّ «البرلمان أصبح عاجزاً عن إنجاز مهامه بسبب خلافاته الداخلية والأزمات التي تصدرها له مختلف السلطات الأخرى»، مشيراً إلى أنّ «الصعوبات التشريعية والانتخابية والتمثيلية تفاقمت، والحل في حوار وطني من أجل إنقاذ البلاد والمؤسسات الدستورية قبل انهيارها».

وفي السياق، دعا القيادي في حزب «الوطنيين الديمقراطيين الموحّد»، النائب المعارض منجي الرحوي، إلى حل البرلمان التونسي، وذلك في منشور عبر صفحته بموقع «فيسبوك» قبل أسبوع، تحت عنوان «البرلمان مغارة علي بابا». واتهم الرحوي خصومه في الائتلاف الحاكم بـ«التلاعب بمستقبل التونسيين، واستغلال ثورة الشعب لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية».

شرق غرب

جونسون يواجه المزيد من الاتهامات

واجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس الأحد، المزيد من الاتهامات المتعلقة بإنفاقه على تجديد شقته ورعاية ابنه الرضيع. وذكرت صحيفة «صنداي تايمز»، أن التكلفة الإجمالية لأعمال تجديد الشقة في داونتغ ستريت بلغت حوالي 276 ألف دولار، وأن أحد المتبرعين لحزب المحافظين سدد واحدة من الفواتير مباشرة، وهو تبرع كان يجب إبلاغ سلطات الضرائب به. وأضافت أن أحد المتبرعين للحزب طلب منه دفع المال من أجل إحضار مربية لويلفريد ابن جونسون.
(رويترز)

5 قتلى في احتجاجات بميانمار

تظاهر الآلاف في ميانمار أمس الأحد رفضاً للحكم العسكري وانقلاب الأول من فبراير/شباط. وأشارت تقارير إعلامية محلية إلى سقوط 5 قتلى عندما ردت قوات الأمن بإطلاق النار في ثلاثة أماكن على الأقل. وشقت حشود المتظاهرين، الذين قاد رهبان بوذيون بعضهم، طريقها في مدن وبلدات عدة من بينها رانغون وماندالاي. وجاءت الاحتجاجات، بالتزامن مع تظاهرات لجاليات مواطني ميانمار على مستوى العالم.
(رويترز)

مائة عام على إنشاء ايرلندا الشمالية

تحيي ايرلندا الشمالية اليوم الإثنين الذكرى المئوية لتأسيسها بدون احتفالات. ومنذ أن تحررت جمهورية ايرلندا من الحكم البريطاني في 3 مايو/أيار 1921، شكل وجودها محور مواجهة كانت دموية أحياناً مع المملكة المتحدة. وتصاعد التوتر أخيراً بسبب تغييرات فرضها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى أعمال شغب واستقالة رئيسة الحكومة المحلية أرلين فوستر.
(فرانس برس)

خاص

تصدع داخل الواجهة السياسية لـ«الحشد الشعبي» قبيل انتخابات أكتوبر

العراق: خلافات تحالف «الفتح»

يزداد الحديث عن التصدع داخل تحالف «الفتح»، الواجهة السياسية لـ«الحشد الشعبي» بالعراق، وسط معلومات عن خلافات «غير سهلة» بين قادة الكتل السياسية المنضوية فيه، وهو ما يهدد بتشظي التحالف قبل الانتخابات المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل والتي لا يستبعد أن تعكس حجم تراجع التحالف خصوصاً شعبياً

بغداد ـ **زيد سالم**

واجه تحالف «الفتح»، الذي يمثل الواجهة السياسية لفصائل «الحشد الشعبي» في العراق، تحديات تهدد بتشظيه وخروج عدد من الكتل المنضوية فيه منه، قبيل الانتخابات المقرر إجراؤها في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وذلك بحسب مصادر من داخل التحالف تحدثت لـ«العربي الجديد». وأشارت المصادر إلى وجود خلافات وصفتها بـ«غير السهلة»، بين قادة الكتل السياسية داخل التحالف، عدا عن بروز رغبة لأطراف فيه، بالمشاركة في الانتخابات خارج التحالف، بسبب مخاوف من تراجع حظوظها في الحصول على عدد المقاعد المنشود في البرلمان المقبل، جرّاء تراجع صورة التكتل السياسي، بسبب الاتهامات الموجهة لعدد من الفصائل التي تتبع «الحشد» بقمع المتظاهرين وتصفية ناشطين خلال الاحتجاجات التي اجتاحت مدن جنوب ووسط العراق والعاصمة بغداد نهاية عام 2019، وهو ما تنفيه بشدة تلك الفصائل.

وخلال الأشهر الماضية، برزت خلافات حادة داخل تحالف «الفتح»، الذي يضم كتلاً سياسية مهمة عدة، أبرزها «بدر»، «صادقون»، «سند»، «عطاء»، و«المجلس الإسلامي الأعلى»، وكلها تمتلك أجنحة مسلحة تعمل ضمن هيئة «الحشد الشعبي». وكان التحالف قد حصل على 48 مقعداً في البرلمان في الانتخابات الماضية. وتتمحور الخلافات حول ملفات مرتبطة بطبيعة التعامل مع ملف الوجود الأميركي، واستمرار التصعيد ضدّ واشنطن في العراق، والانفتاح العراقي على السعودية، فضلاً عن مسألة منح فرصة لحكومة مصطفى الكاظمي للعمل على العبور بالبلاد إلى مرحلة ما بعد الانتخابات المبكرة، عدا عن خلافات داخلية برزت خلال تفاهمات القوى السياسية على تحديد وتسمية الدوائر الانتخابية الثلاث والثمانين ضمن قانون الانتخابات. وبحسب مصادر سياسية تابعة لكتلة «سند»، التي يديرها القيادي في الحشد الشعبي، أحمد الأسدي، والمنضوية ضمن تحالف «الفتح»، فإنّ رئيس منظمة «بدر» هادي العامري، يتولى حراكاً من خلال استضافته في منزله قيادات عدة في التحالف، من أجل الاستمرار بالمشروع نفسه والمكونات ذاتها في الانتخابات المقبلة، وهناك تدخل لشخصيات إيرانية كذلك، من أجل التأكيد على دخول تحالف «الفتح» موحداً في انتخابات أكتوبر، وحل الخلافات بين منظمة «بدر» وحركة «عصائب أهل الحق» داخل التحالف الواحد. وكشفت المصادر لـ«العربي الجديد»، أنّ «المجلس الإسلامي الأعلى»، أحد كتل التحالف الرئيسة، «قد يكون أول من يخرج من التحالف للمشاركة بمفرده في الانتخابات»، موضحةً أنّ «احتمالات دخول كتلة دولة القانون بزعامة نوري المالكي، مع الفتح بقائمة واحدة، لم تعد مطروحة، وهناك عملياً حالة تنافس بين الطرفين، على جذب الشخصيات والواجهات الاجتماعية في الجنوب».

من جانبه، أقرّ القيادي في «الحشد الشعبي»، سعد السعدي، في حديث مع «العربي الجديد»، بوجود ما وصفها بـ«خلافات في وجهات النظر بين الكيانات السياسية المنضوية في تحالف الفتح»، إلا أنه أكد أنها «لا تمثّل تهديداً لوحدة التحالف أو عقبة في المضي بمشروعه السياسي». وأضاف: «الفتح لديه جماهير، وهذه الجماهير إسلامية وثابتة في دعم الخيّرين من أبناء الخط الجهادي، والسياسيين غير الملوثين بأي فساد مالي أو إداري»، معتبراً أنّ «الانتخابات المقبلة ستشهد حظوظاً جيّدة لتحالف الفتح، كما أن قادة التحالف سيكونون أكثر حكمة في عدم التعامل مع بعض الوجوه غير المرغوبة من قبل الشعب العراقي».

بدوره، أكد عضو البرلمان العراقي السابق رزاق الحيدري، أنّ «تحالف الفتح وغيره من التحالفات السياسية والكيانات والأحزاب، تعرضت للتصدع بفعل ما أفرزته التظاهرات، من زيادة في منسوب الغضب والوعي باهمية التوجه نحو اختيار ممثلين ووجوه جديدة». وتابع في حديث مع «العربي الجديد» أن «تحالف الفتح هو أحد الجهات التي قد تتأثر على مستوى التشكيل السياسي، وربما على مستوى النتائج أيضاً في الانتخابات المقبلة».

واعتبر الحيدري أنّ «الكيانات والأحزاب السياسية الحالية عليها مدّ جسور الثقة بينها وبين الشعب العراقي الذي فقد الثقة تماماً بكل المسميات والفعاليات الديمقراطية، بسبب عمليات الفساد المالي والإداري، وبالتالي فهي أمام حالة وجودية صعبة، لكن بطبيعة الحال لا تزال هذه الكيانات لديها جماهير».

لكن الباحث والمحلل السياسي العراقي غالب الشابندر، رأى في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الكيانات السياسية الشيعية، وتحديداً التي تعتمد على الحشد الشعبي كقوة شعبية وعسكرية، لا تمتلك خياراً غير التحالف التي تتشكل بعد إعلان النتائج، وذلك من أجل تشكيل الحكومة وتقاسم المناصب»، معتبراً أن «هذه الكيانات تروّج لفكرة أنها تحمي العراق، في حين أنها لا تمتلك أي برامج سياسية واضحة أو مناهج انتخابية مقنعة بالنسبة للناخبين». وأوضح أن «هناك استغلالاً انتخابياً وسياسياً للحشد الشعبي، وهو ما يُخالف أساس تشكيل هذه القوة الأمنية التي كان من المفترض أن تبقى وظيفتها عسكرية لحماية الأراضي العراقية والدفاع عنها ومواجهة التنظيمات الإرهابية، ولكن هناك أطراف داخلية وخارجية عملت على حرف القوة الشعبية المقهورة، والتي تعاني من مشاكل خدمية وحياتية، إلى مشاريع سياسية تخدم جهات محددة، وتنال حصصاً في الدولة العراقية».

من جهته، اعتبر الناشط السياسي المدني عمار النعيمي، أنّ «مستقبل تحالف الفتح ومصيره، يتوقف على العراقيين أنفسهم في الانتخابات المقبلة»، وأشار في حديث مع «العربي الجديد»، إلى تأثير عوامل عدة على التحالف «كالتسريبات المتكررة حول أن التجمع السياسي لفصائل الحشد الشعبي (تحالف الفتح) يشهد تراجعاً من حيث الجماهيرية، فضلاً عن الخلافات الداخلية، إضافة إلى الابتعاد الدولي عنه، إذ إن التظاهرات أضعفت كثيراً كل الأحزاب السياسية التي تمتلك أجنحة مسلحة، بعدما باتت الأخيرة تُهدد السلم المجتمعي والتظاهر السلمي، وحتى الفعاليات السياسية التي يؤسسها المدنيون والعلمانيون في البلاد». واعتبر أنّ «وجود تحالف الفتح أو غيره في العملية السياسية بأي شكل من الأشكال، سيعتمد على وعي العراقيين، الذي نعوّل عليه كثيراً، كونه الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها التغيير اليوم».

> «المجلس الإسلامي الاعلى» قد يكون أول الخارجين من التحالف
>
> التظاهرات اضعفت كثيراً كل الاحزاب السياسية في العراق

حصد «الفتح» على 48 مقعداً بالانتخابات الماضية (أحمد الربيعي/فرانس برس)

توجه للطعن بتقسيم الدوائر

كشف نائب عراقي رفض الكشف عن اسمه، أمس الأحد، عن حراك جديد في البرلمان للطعن بالفقرة المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية. وبحسب النائب نفسه، فإن عدة أعضاء في البرلمان يستعدون لتقديم طعن الى المحكمة الاتحادية العليا كون توزيع الدوائر، البالغ عددها 83 دائرة، تم وفقاً لتوافقات سياسية واضحة بين القوى الرئيسية في البلاد. واعتبر أن عدم تعديل جدول الدوائر الانتخابية لن يثمر تغييراً في الانتخابات المرتقبة.

الحدث

تعيين مناوي جزء من اتفاق سلام جوبا (كيوت شول/فرانس برس)

مني مناوي حاكماً عاماً لدارفور

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أصدر رئيس مجلس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، أمس الأحد، قراراً بتعيين قائد «حركة تحرير السودان»، مني أركو مناوي، حاكماً عاماً لإقليم دارفور، غرب البلاد، وهو منصب مستحدث بموجب اتفاق السلام الموقّع بين الحكومة والحركات المتمردة في عاصمة جنوب السودان، جوبا، العام الماضي. وقال حمدوك، في تغريدة عبر حسابه بموقع «تويتر»، إن قراره بتعيين مناوي جاء استجابة لاستحقاقات اتفاقية جوبا لسلام السودان، وعملاً بأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية.

ووجه رئيس الحكومة السودانية وزارات شؤون مجلس الوزراء والحكم الاتحادي والمالية والتخطيط الاقتصادي والعمل والإصلاح الإداري والجهات المعنية الأخرى، باتخاذ إجراءات تنفيذ القرار. ويُعد مني أركو مناوي من جبل قادة التمرد على السلطة المركزية عام 2003 في إقليم دارفور، حيث كان أحد أبرز قادة «حركة تحرير السودان»، التي انقسمت في ما بعد إلى فصائل عدة، ويترأس مناوي واحداً من فصائلها الآن.

ووقّع، في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، وهو الاتفاق الذي أعاد دارفور كإقليم واحد، كما كان قبل نحو 30 عاماً. وسارع مناوي، من جهته، إلى الترحيب بقرار تعيينه. وقال في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»، إنّ قرار تعيينه حاكماً لإقليم دارفور جزء من استحقاق اتفاق سلام جوبا، وعبّر عن شكره لكل الذين يبذلون الجهد لتنفيذ اتفاق السلام، والالتزام باستحقاقاته، وعلى رأسهم رئيس الوزراء وأعضاء مجلس السيادة، معرباً عن أمله «في العمل معاً بتعاون خلال المرحلة المقبلة». وكان مناوي أبرز مرشح لمنصب حاكم إقليم دارفور، ضمن حصة حركات دارفور في تقاسم سلطات الإقليم. وسبق أن تولى مناوي منصب كبير مساعدي الرئيس السوداني عمر البشير بعد اتفاق أبوجا لسلام دارفور في الفترة بين عامي 2006 و2010، وتولى في تلك الفترة منصب رئيس السلطة الانتقالية لإقليم دارفور، قبل أن يترك المنصبين ويعود للتمرد مرة أخرى. وكان قبل ذلك تولى منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان من يوليو/تموز 2002 إلى 2006. ومن المنتظر أن يُعقد قريباً مؤتمر للحكم والإدارة، يقرر عدد أقاليم السودان وحدودها، بعد قرار تطبيق نظام الحكم الإقليمي في البلاد بديلاً للحكم الولائي الحالي.

وفي 3 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، جرى توقيع اتفاق جوبا بين الحكومة السودانية وممثلين عن حركات مسلحة منضوية داخل تحالف «الجبهة الثورية»، فيما لم تشارك فيه «الحركة الشعبية»، و«تحرير السودان» بقيادة عبد الواحد نور، التي تقاتل في دارفور. وأقرت اتفاقية جوبا عودة نظام الحكم الفيدرالي في البلاد القائم على 8 أقاليم، بدلاً من 18 ولاية.

وإحلال السلام في السودان أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة عبد الله حمدوك، وهي أول حكومة منذ أن عزلت قيادة الجيش في إبريل/ نيسان 2019، عمر البشير من الرئاسة، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه. وتقدر منظمات دولية عدد ضحايا الحرب الأهلية التي اندلعت في إقليم دارفور بأكثر من 250 ألف قتيل، إضافة إلى أكثر من مليوني نازح.

شرق غرب

مصر: تشييع شيخ إعدامات كرداسة

شيّع الآلاف من أهالي مركز كرداسة بمحافظة الجيزة المصرية، مساء أول من أمس السبت، جثمان الشيخ عبد الرحيم جبريل (الصورة)، البالغ 81 عاماً، والذي أعدم فجر الإثنين الماضي، ضمن 17 متهماً نُفّذ فيهم حكم الإعدام، على خلفية القضية المعروفة بـ«اقتحام قسم شرطة كرداسة عام 2013». وردد الآلاف من أهالي كرداسة أثناء تشييع جبريل، هتافات ضد السيسي، مثل «لا إله إلا الله... السيسي عدو الله».

(العربي الجديد)

26 منظمة تونسية تطالب بوقف تنفيذ الاحكام

دانت 26 منظمة وجمعية تونسية في بيان مشترك، أمس الأحد، «إقدام السلطات المصرية على إعدام أشخاص من بينهم شيخ سنّه 81 عاماً (في إشارة لعبد الرحيم جبريل)». وطالبت هذه المنظمات والجمعيات، السلطات المصرية، بوقف تنفيذ باقي أحكام الإعدام، وإعادة محاكمة المتهمين في قضايا مشابهة وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وأن يتاح للمتهمين كل سُبل الدفاع عن أنفسهم».

(العربي الجديد)

حزب ماكرون يتحالف مع المحافظين

نقلت صحيفة «جورنال دو ديمانش» الفرنسية، عن رئيس الوزراء جان كاستكس قوله، أمس الأحد، إنّ حزب الرئيس إيمانويل ماكرون (الصورة)، «الجمهورية إلى الأمام» المنتمي ليمين الوسط، شكّل تحالفاً مع حزب «الجمهوريين» المحافظ، لخوض انتخابات محلية مقررة في يونيو/حزيران المقبل، بمنطقة بروفانس ألب كوت دازور الجنوبية. ويظهر التحالف اعترافاً في أوساط الحزب الحاكم بأنه أضعف وأقل شعبية من أن يحقق الفوز في بعض المناطق بمفرده.

(رويترز)

رفع حظر التجول في تشاد

أعلن المجلس العسكري الحاكم في تشاد، أمس الأحد، رفع حظر التجول المفروض منذ 12 يوماً على إثر وفاة الرئيس إدريس ديبي إيتنو، بحسب مرسوم صادر عن المتحدث باسم الجيش. وورد في المرسوم الذي وقّعه الجنرال برمندو أغونا، أنه «بعد تقييم الإجراءات التي اتخذها في البداية المجلس العسكري الانتقالي في جميع أنحاء التراب الوطني وتقييم الوضع الأمني، تمّ رفع حظر التجول الذي فرض في 20 إبريل/نيسان 2021».

(فرانس برس)

أزمة سياسية في السلفادور

دخلت السلفادور في أزمة سياسية عقب تصويت البرلمان على إقالة قضاة في المحكمة العليا يناهضون الرئيس نجيب أبو كيلة، في خطوة أدرجتها المعارضة في خانة الانقلاب وأثارت انتقادات دولية. وأقال حلفاء الرئيس الذين فازوا بالأغلبية المطلقة في انتخابات فبراير/شباط الماضي، بعيد تنصيبهم، أول من أمس السبت، جميع قضاة الدائرة القضائية الدستورية في المحكمة العليا لإصدارهم أحكاماً «تعسفية». وصوّت البرلمانيون أيضاً لصالح إقالة مدعي عام البلاد راؤول ميلارا الذي يعدّ مقرّباً من حزب معارض.

(فرانس برس)

رصد

بيونغ يانغ تهدد واشنطن: ستتأذى إذا استفزّتنا

هددت كوريا الشمالية الإدارة الاميركية، بأنها «ستتأذى إذا استفزّتنا»، وذلك بعد أن اعتبرت أن واشنطن «تواصل سياستها العدائية»

أغضب الغموض المتواصل لدى الإدارة الأميركية بشأن سياستها لحل الملف النووي لكوريا الشمالية، بيونغ يانغ، التي هددت واشنطن بأنها ستجد نفسها في «وضع خطير للغاية»، واتهمتها باستخدام الدبلوماسية لإخفاء نواياها «العدوانية». واعتبرت وزارة الخارجية الكورية الشمالية، في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية أمس الأحد، أنّ الدبلوماسية تمثّل بالنسبة إلى الولايات المتحدة «لافتة كاذبة»، تهدف إلى «التغطية على أعمالها العدوانية». وحذّرت من أنّ الرئيس الأميركي جو بايدن ارتكب «خطأ فادحاً» باعتماده موقفاً «عفا عليه الزمن» تجاه بيونغ يانغ. واتّهمت الوزارة الرئيس الأميركي بإهانة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون من خلال انتقاد وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، مضيفة «لقد حذّرنا الولايات المتحدة بما يكفي لتفهم أنّها ستتذكّى إذا ما استفزّتنا».

واعتبرت أن انتقاد حقوق الإنسان استفزاز يثبت أن الولايات المتحدة «تستعد لمواجهة شاملة» مع كوريا الشمالية وسيتم الرد عليها وفقاً لذلك.

وفي بيان ثانٍ، أشار المدير العام لإدارة الشؤون الأميركية بوزارة الخارجية الكورية الشمالية كوون جونغ جون، إلى أول كلمة سياسية لبايدن أمام الكونغرس الأربعاء الماضي، عندما قال الرئيس الأميركي إن البرامج النووية في كوريا الشمالية وإيران تشكل تهديداً سيتم التصدي له من خلال «الدبلوماسية بالتوازي مع ردع شديد». وقال كوون إن «صادقون»، «سند»، «عطاء»، و«المجلس الإسلامي الأعلى»، وكلها تمتلك أجنحة مسلحة تعمل ضمن هيئة «الحشد الشعبي». وكان التحالف قد حصل على 48 مقعداً في البرلمان في الانتخابات الماضية. وتتمحور الخلافات حول ملفات مرتبطة بطبيعة التعامل مع ملف الوجود الأميركي، واستمرار التصعيد ضدّ واشنطن في العراق، والانفتاح العراقي على السعودية، فضلاً عن مسألة منح فرصة لحكومة مصطفى الكاظمي للعمل على العبور بالبلاد إلى مرحلة ما بعد الانتخابات المبكرة، عدا عن خلافات داخلية برزت خلال تفاهمات القوى السياسية على تحديد وتسمية الدوائر الانتخابية الثلاث والثمانين ضمن قانون الانتخابات. وبحسب مصادر سياسية تابعة لكتلة «سند»، التي يديرها القيادي في الحشد الشعبي، أحمد الأسدي، والمنضوية ضمن تحالف «الفتح»، فإنّ رئيس منظمة «بدر» هادي العامري، يتولى حراكاً من خلال استضافته في منزله قيادات عدة في التحالف، من أجل الاستمرار بالمشروع نفسه والمكونات ذاتها في الانتخابات المقبلة، وهناك تدخل لشخصيات إيرانية كذلك، من أجل التأكيد على دخول تحالف «الفتح» موحداً في انتخابات أكتوبر، وحل الخلافات بين منظمة «بدر» وحركة «عصائب أهل الحق» داخل التحالف الواحد. وكشفت المصادر لـ«العربي الجديد»، أنّ «المجلس الإسلامي الأعلى»، أحد كتل التحالف الرئيسة، «قد يكون أول من يخرج من التحالف للمشاركة بمفرده في الانتخابات»، موضحةً أنّ «احتمالات دخول كتلة دولة القانون بزعامة نوري المالكي، مع الفتح بقائمة واحدة، لم تعد مطروحة، وهناك عملياً حالة تنافس بين الطرفين، على جذب الشخصيات والواجهات الاجتماعية في الجنوب».

من جانبه، أقرّ القيادي في «الحشد الشعبي»، سعد السعدي، في حديث مع «العربي الجديد»، بوجود ما وصفها بـ«خلافات في وجهات النظر بين الكيانات السياسية المنضوية في تحالف الفتح»، إلا أنه أكد أنها «لا تمثّل تهديداً لوحدة التحالف أو عقبة في المضي بمشروعه السياسي». وأضاف: «الفتح لديه جماهير، وهذه الجماهير إسلامية وثابتة في دعم الخيّرين من أبناء الخط الجهادي، والسياسيين غير الملوثين بأي فساد مالي أو إداري»، معتبراً أنّ «الانتخابات المقبلة ستشهد حظوظاً جيّدة لتحالف الفتح، كما أن قادة التحالف سيكونون أكثر حكمة في عدم التعامل مع بعض الوجوه غير المرغوبة من قبل الشعب العراقي».

بدوره، أكد عضو البرلمان العراقي السابق رزاق الحيدري، أنّ «تحالف الفتح وغيره من التحالفات السياسية والكيانات والأحزاب، تعرضت للتصدع بفعل ما أفرزته التظاهرات، من زيادة في منسوب الغضب والوعي باهمية التوجه نحو اختيار ممثلين ووجوه جديدة». وتابع في حديث مع «العربي الجديد» أن «تحالف الفتح هو أحد الجهات التي قد تتأثر على مستوى التشكيل السياسي، وربما على مستوى النتائج أيضاً في الانتخابات المقبلة».

واعتبر الحيدري أنّ «الكيانات والأحزاب السياسية الحالية عليها مدّ جسور الثقة بينها وبين الشعب العراقي الذي فقد الثقة تماماً بكل المسميات والفعاليات الديمقراطية، بسبب عمليات الفساد المالي والإداري، وبالتالي فهي أمام حالة وجودية صعبة، لكن بطبيعة الحال لا تزال هذه الكيانات لديها جماهير».

لكن الباحث والمحلل السياسي العراقي غالب الشابندر، رأى في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الكيانات السياسية الشيعية، وتحديداً التي تعتمد على الحشد الشعبي كقوة شعبية وعسكرية، لا تمتلك خياراً غير التحالف التي تتشكل بعد إعلان النتائج، وذلك من أجل تشكيل الحكومة وتقاسم المناصب»، معتبراً أن «هذه الكيانات تروّج لفكرة أنها تحمي العراق، في حين أنها لا تمتلك أي برامج سياسية واضحة أو مناهج انتخابية مقنعة بالنسبة للناخبين». وأوضح أن «هناك استغلالاً انتخابياً وسياسياً للحشد الشعبي، وهو ما يُخالف أساس تشكيل هذه القوة الأمنية التي كان من المفترض أن تبقى وظيفتها عسكرية لحماية الأراضي العراقية والدفاع عنها ومواجهة التنظيمات الإرهابية، ولكن هناك أطراف داخلية وخارجية عملت على حرف القوة الشعبية المقهورة، والتي تعاني من مشاكل خدمية وحياتية، إلى مشاريع سياسية تخدم جهات محددة، وتنال حصصاً في الدولة العراقية».

من جهته، اعتبر الناشط السياسي المدني عمار النعيمي، أنّ «مستقبل تحالف الفتح ومصيره، يتوقف على العراقيين أنفسهم في الانتخابات المقبلة»، وأشار في حديث مع «العربي الجديد»، إلى تأثير عوامل عدة على التحالف «كالتسريبات المتكررة حول أن التجمع السياسي لفصائل الحشد الشعبي (تحالف الفتح) يشهد تراجعاً من حيث الجماهيرية، فضلاً عن الخلافات الداخلية، إضافة إلى الابتعاد الدولي عنه، إذ إن التظاهرات أضعفت كثيراً كل الأحزاب السياسية التي تمتلك أجنحة مسلحة، بعدما باتت الأخيرة تُهدد السلم المجتمعي والتظاهر السلمي، وحتى الفعاليات السياسية التي يؤسسها المدنيون والعلمانيون في البلاد». واعتبر أنّ «وجود تحالف الفتح أو غيره في العملية السياسية بأي شكل من الأشكال، سيعتمد على وعي العراقيين، الذي نعوّل عليه كثيراً، كونه الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها التغيير اليوم».

> بيونغ يانغ: واشنطن تتعدّى على حقنا بالدفاع عن النفس

ستجد الولايات المتحدة نفسها في وضع خطير للغاية»، من دون تحديد الخطوات التي ستتخذها كوريا الشمالية. ولم يعلق البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية بعد على التصريحات الأخيرة لكوريا الشمالية.

والمفاوضات بين واشنطن وبيونغ يانغ متوقّفة منذ فشلت القمة الثانية بين الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وكيم جونغ أون في هانوي في فبراير/ شباط 2019. ومنذ تولّيه منصبه قبل نحو 100 يوم، لم يكشف بايدن الكثير عن الطريقة التي ستتعامل بها إدارته مع هذا الملف. وأعلن البيت الأبيض، الجمعة الماضي، أن مسؤولي الإدارة أكملوا مراجعة لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية، فيما قالت المتحدّثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، الجمعة، إنّ «هدفنا يظلّ إخلاء شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية». واكتفت بالإشارة إلى أنّ السياسة الأميركية إزاء كوريا الشمالية ستنتهج «مقاربة دقيقة وعملية ومنفتحة على الدبلوماسية» بالتشاور الوثيق مع كوريا الجنوبية واليابان، رافضة الإفصاح عما إذا كانت الإدارة تعدّ مبادرات بهذا الشأن. لكنّها حرصت على الإشارة إلى أنّ مقاربة إدارة بايدن لهذا الملف ستختلف عن تلك التي انتهجتها إدارتا ترامب والرئيس الأسبق باراك أوباما. وقالت إنّ «سياستنا لن تتركّز على التوصّل إلى اتفاق كبير» على غرار ذلك الذي سعى إليه ترامب. وأضافت «لكنّها لن تعتمد أيضاً على الصبر الاستراتيجي» في إشارة إلى تعبير استُخدم في عهد أوباما. وقال الأستاذ في جامعة أيوا في سيول ليف إريك إيزلي، لوكالة «أسوشييتد برس»: «إذا وافقت بيونغ يانغ على محادثات على مستوى العمل، فإنّ نقطة البداية للمفاوضات ستكون تجميد كوريا الشمالية للتجارب وتطوير القدرات النووية وأنظمة التسليم.

من ناحية أخرى، إذا تجنب كيم الدبلوماسية، واختار إجراء اختبارات استفزازية، فمن المرجح أن توسع واشنطن تطبيق العقوبات والتدريبات العسكرية مع الحلفاء». وكان الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن دعا، أخيراً، نظيره الأميركي إلى استئناف المفاوضات مع بيونغ يانغ. وقال مون، الذي سيستقبله بايدن في 21 مايو/أيار الحالي في البيت الأبيض، إنّ «أهمّ شيء بالنسبة للحكومتين هو أن تكون هناك رغبة في الحوار والجلوس وجهاً لوجه في أقرب وقت ممكن». وأضاف «أمل أن يدخل بايدن التاريخ كرئيس حقّق تقدّماً جوهرياً ولا عودة عنه باتجاه الوصول إلى شبه جزيرة كورية خالية بالكامل من السلاح النووي وتنعم باتفاق سلام».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

أثهمت بيونغ يانغ واشنطن بإهانة كيم جونغ اون (Getty)

إضاءة

معركة لحسم الخيارات داخل الحزب الجمهوري

لا يزال الحزب الجمهوري في اميركا يتخبط داخلياً، خصوصاً ان الرئيس السابق دونالد ترامب لم يحسم نهائياً قراره بالترشح إلى الانتخابات الرئاسية في 2024

بعدما انتقلت الرئاسة الأميركية إلى خصومهم، يخوض الجمهوريون الساعون إلى استعادة السيطرة على الكونغرس العام المقبل، معركة داخلية حول توجهات حزبهم، ولحسم خيارهم في ما يتعلق بتبني سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب المثيرة للانقسام أو نبذها. وعقد أعضاء جمهوريون في الكونغرس، الأسبوع الماضي، اجتماعات مغلقة في مقرهم الحزبي في فلوريدا، في محاولة لاستيعاب الشخصيات المتطرفة من مؤتمرهم وتسليط الضوء على السياسات المحافظة، التي يعتبرون أنها قادرة على استقطاب الناخبين. ويسعى الحزب الجمهوري إلى إيجاد مسار يخرجه من مأزقه السياسي استعداداً للانتخابات النصفية المقررة في 2022، ولأحقّا الاستحقاق الرئاسي في 2024. وعلى الرغم من وجود رغبة لدى العديد من مسؤولي الحزب الجمهوري في التخلي عن الخطاب المناهض للمهاجرين، وطي صفحة ترامب، لا يزال جمهوريون كثر يرون في الرئيس السابق زعيماً فعلياً لهم، علماً أن استطلاعاً للرأي، نشرته شبكة «أن بي سي»، قبل أيام، أظهر تراجع تأييد الجمهوريين له. وكان ترامب قال، في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» أخيراً، إنه يفكر «بجدية كبيرة» في خوض الاستحقاق الرئاسي المقبل في مواجهة الرئيس جو بايدن أو أي مرشح ديمقراطي آخر في 2024. ومن شأن تصريحات كهذه أن تجمّد الأمور على صعيد الانتخابات التمهيدية بانتظار إعلان ترامب لمشاريعه السياسية، وأن تحرم الحزب من فرص البحث عن مرشّحين محتملين يمكن أن يخوضوا الانتخابات الرئاسية المقبلة.

ويقر واضعو استراتيجيات «الجمهوري» وممثلوه بأن الحزب يسعى إلى حسم خياره في ما يتعلق بترامب، وبهوية الشخصية القادرة على إعادتهم إلى السلطة. وقال مستشار الحزب في تكساس، مات ماكوفيك، الجمعة الماضي، إن «أي حزب يخسر الانتخابات الرئاسية يغرق في تخبّط لفترة معيّنة»، موضحاً أن «الغرق في التخبط يعكس غياب زعيم واحد». وأضاف «لكن ما هو مختلف بالنسبة لنا هو أننا لدينا زعيم واحد، وهو ترامب». لكن الرئيس السابق يواجه مشاكل عدة. فنسب تأييده في صفوف الجزيين تشهد تراجعاً، وهو يواجه متاعب قضائية متزايدة، كما أن تحقيقاً فيدرالياً فتح بحق محاميه الجمهوريين لوضع استراتيجية الانتخابات النصفية للعام 2022، برز خلاف خلال الاجتماع في فلوريدا بين زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب كيفن مكارثي ورئيسة مؤتمر الحزب ليز تشيني، وهي إحدى الشخصيات الجمهورية العشر التي صوّتت لصالح الإدانة القضائية خلال محاكمة الشرطي الأبيض السابق في قضية مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد، اختار الجمهوريون الممثل الأسود الوحيد للحزب في الكونغرس تيم سكوت للرد على خطاب بايدن أمام الكونغرس. واعتبر ماكوفيك أن اختيار سكوت كان مثالياً، لأن مقاربته السياسية تلقى «اوسع تأييد» داخل الحزب.

وفي خضم سعي الجمهوريين لوضع استراتيجية الانتخابات النصفية للعام 2022، برز خلاف خلال الاجتماع في فلوريدا بين زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب كيفن مكارثي ورئيسة مؤتمر الحزب ليز تشيني، وهي إحدى الشخصيات الجمهورية العشر التي صوّتت لصالح توجيه الاتهام لترامب في يناير/كانون الثاني الماضي. وفي حين اعتبرت تشيني أنه يجب منع السياسيين الذين طعنوا في نتائج الانتخابات من الترشّح للرئاسة، رد مكارثي بالقول إن مناقشة هذه القضايا في اجتماع مخصص لبحث التوجهات السياسية للحزب «غير مثمرة». ولم تستبعد تشيني التي تعرّضت لانتقادات من داخل حزبها على خلفية التحية المتبادلة بينها وبين بايدن قبيل خطاب الأخير أمام الكونغرس، خوض الاستحقاق الرئاسي المقبل. لكن مستقبلها السياسي سيبقى في مهب الريح ما لم يقرر الحزب الجمهوري تخليّ عن ترامب الذي هاجم تشيني مراراً.

يرى جمهوريون في ترامب زعيماً فعلياً لهم (جوبين بوتسفورد/Getty)

(فرانس برس)

محاولات لدعم تيار «التدخل الأميركي»

سد النهضة: ضغط مصري

مع انقسام موقف الإدارة الأميركية أخيراً بشأن مقترح بعقد جولة مفاوضات بشأن سد النهضة في واشنطن، وتدخل الإدارة الأميركية في الملف، يبدو أن مصر بدأت محاولاتها لدعم الفريق الأميركي الداعم لهذا التوجه

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إنّ المقال الذي كتبه السفير المصري في الولايات المتحدة، معتز زهران، في مجلة «فورين بوليسي»، يوم الجمعة الماضي، والذي دعا فيه الإدارة الأميركية للتدخل فوراً والتحرك العاجل لحلحلة قضية سد النهضة، يأتي في إطار محاولات القاهرة لدعم الطروحات التي قدمها عدد من الشخصيات في البيت الأبيض والخارجية الأميركية لعقد جولة مفاوضات ثلاثية حول سد النهضة في واشنطن، الأمر الذي تتحفظ عليه بعض الشخصيات المناوئة للموقف المصري والمتعاطفة مع إثيوبيا في فريق الرئيس الأميركي جو بايدن. وأوضحت المصادر في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه عندما اجتمع مبعوث الإدارة الأميركية للسودان دونالد بوث، بمسؤولي البيت الأبيض والخارجية، في ختام الجولة التي أجراها بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا نهاية مارس/آذار الماضي، انقسم موقف الإدارة الأميركية بشأن مقترح حمله بعقد جولة مفاوضات في واشنطن. اعتبر فريق أول أنّ التدخل الأميركي بات ضرورياً، لأنّ مصالح واشنطن في كل من الدول الثلاث أصبحت على المحك. ومن الدوافع التي ساقها هذا الفريق أن التهديدات المصرية بالحل العسكري لا تبشر بالخير، لأنه وعلى الرغم من عرقلتها بحسابات إقليمية ودولية نظراً إلى أنه يمكن أن تترتب عليها عواقب جسيمة، إلا أنّ هذه التهديدات يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى تخريبية، فضلاً عن التنافس المصري الإثيوبي على استقطاب دول المنطقة في اتفاقيات ثنائية وعسكرية، والخشية من أن هذا سيؤدي إلى زيادة استيراد البلدين للأسلحة من روسيا تحديداً، وفق المصادر.

وأكد هذا الفريق أنه يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً أكبر لحماية مصالحها في المنطقة ككل من التدخلات الصينية والروسية، خاصة وأنّ الجولة المقترحة برعاية أميركية يمكن أن تجرى من دون أن يلعب البيت الأبيض دور وساطة مباشرة، كما حدث في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وأنه من الممكن قصر دوره على التسهيل وطرح البدائل، مما يساهم في تخفيف حدة المخاوف التي كانت قائمة في البيت الأبيض عند دراسة آلية الرباعية الدولية المقترحة من مصر والسودان أخيراً، إذ لم تكن واشنطن قد حسمت موقفها منها، وبدا عليها اتجاه لإبقاء الوضع على ما هو عليه واقتصار جهودها على منع تطور القضية إلى مواجهة عسكرية بين مصر وإثيوبيا.

لكن الفريق الثاني الذي يبدو أقوى موقفاً حتى الآن داخل البيت الأبيض، يفضل الحياد السلبي تجاه القضية ككل، استمراراً في الموقف الذي اتخذته إدارة بايدن في فبراير/شباط الماضي، عندما قررت إلغاء ربط تعليقها مساعدات تبلغ قيمتها 272 مليون دولار إلى إثيوبيا بالنزاع حول سد النهضة، وربطها بالنزاع في إقليم تيغراي. وهو القرار الذي فسرته مصر آنذاك بأنه رسالة مشتركة للقاهرة وأديس أبابا، بالتزامها «الحياد السلبي في المرحلة الحالية» إزاء ملف سد النهضة، خاصة إذا وضع القرار الخاص بإثيوبيا في سياق متصل بالقرار الصادر قبلها بالموافقة على صفقة بيع محتملة لصواريخ تكتيكية ذات هيكل جوي «بلوك 2» ومعدات ذات صلة، بتكلفة تقديرية تبلغ 197 مليون دولار، لصالح مصر. من ناحيتها، كانت الدول الثلاث أطراف القضية، قد طلبت من المبعوث الأميركي إرجاء النقاش حول مقترح عقد جولة مفاوضات في واشنطن، إلى ما بعد اجتماعات كينشاسا التي عقدت بداية إبريل/نيسان الماضي، والتي فشلت في إحراز أي تقدم، بل انتهت باستبعاد نهائي للمقترح المصري السوداني باستحداث آلية الوساطة الدولية الرباعية، ومقترحات وساطة أخرى. وأكدت المصادر أنه بعد فشل تلك الاجتماعات، فإنّ مصر والسودان متفقتان على الترحيب بعقد جولة تفاوض حاسمة في واشنطن، وأن التدخل الأميركي في هذا الوقت الحساس قد يلعب دوراً إيجابياً في وقف الملء الثاني للسد في يوليو/تموز المقبل، أو التسريع بإتمام الاتفاق الشامل على قواعد الملء والتشغيل قبل يوليو. وفي مقاله الأخير، قال السفير المصري في واشنطن، معتز زهران، إنّ الولايات المتحدة تملك «النفوذ والتأثير» اللازمين لحث إثيوبيا على الاشتراك بحسن نية في مفاوضات سد النهضة، والامتناع عن الإجراءات الأحادية والسعي لتحقيق المصالح الذاتية الضيقة التي أضرت بالمصالح المشروعة لجيرانها. لكن السفير، وكذلك الحكومة المصرية، لم يتحدثا على الإطلاق عن المطالبة بفرض عقوبات على إثيوبيا في هذا الصدد.

الجولة المقترحة بواشنطن يمكن أن تجرى بلا لعب دور وساطة

وأجرت إدارة بايدن التعديل على سياسة العقوبات ضد إثيوبيا بتقديم الأوضاع الداخلية على سد النهضة، كنتيجة طبيعية لاهتمامها الكبير والواضح -منذ ما قبل وصول الرئيس الحالي رسمياً للبيت الأبيض- بالصراع بين حكومة آبي أحمد وقومية التيغراي، على خلفية قوة علاقة مسؤولين ودبلوماسيين سابقين من هذه القومية بشخصيات نافذة في إدارة بايدن، كوزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومديرة مجلس السياسات الداخلية سوزان رايس، فضلاً عن عمل الشخصيات والمجموعات المساندة لإثيوبيا في واشنطن على الفصل بين قضية سد النهضة، وموقف الإدارة المعترض على السياسات الأخيرة لآبي أحمد؛ سواء في المعارك الأهلية وطريقة التعاطي مع المشاكل القومية بالداخل، أو في التصعيد السياسي مع السودان ومصر إقليمياً، بحيث أدى هذا الفصل إلى منع البيت الأبيض من اتخاذ مواقف حادة ضد أديس أبابا بشأن السد تحديداً، ومنع الخروج بتصريحات تُفسر كدعم للموقف المصري، كما كان يحدث بشكل علني في عهد ترامب.

حمل بوث بعد جولة بالمنطقة مقترحا بعقد مفاوضات في واشنطن (نيكولاس كام/فرانس برس)